المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية الاقتصاد والإدارة

ورقة عمل عن
تجربة تدريس مادة: (الاقتصاد الإسلامي)

مقدمه إلى
الاجتماع الحادي عشر لرؤساء أقسام الاقتصاد
والاقتصاد الإسلامي بجامعات المملكة العربية السعودية
المنعقد في معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز بجده

خلال الفترة من
١٢-١٣/٦/١٤٣٤هـ

إعداد
د/ راشد بن أحمد العليوي
عضو هيئة التدريس بقسم الاقتصاد والتمويل
بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة القصيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فهذه خواطر سريعة حول تدريس مادة "الاقتصاد الإسلامي" حسب المحاور التي حددتها اللجنة المنظمة لهذا اللقاء، وهي كما يلي:

١. دوافع تدريس المادة:

يهدف تدريس المادة إلى تعريف الطلاب بمبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي من منظور إسلامي بحيث يتضمن المقرر تأصيلاً شرعياً موجزاً بأي مسألة اقتصادية وعرضاً للتحليل الاقتصادي من هذا المنطلق، أي كيف يكون السلوك الاقتصادي في ضوء هذا الموقف؟

كما يتضمن عرضاً للتطبيق الاقتصادي العملي الموجود لدى الفرد أو المنشأة أو الحكومة في حالة ما إذا كانوا يتبنّون الاقتصاد الإسلامي ويتصرفون على أساسه، وكذلك يتم عرض مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي وخاصة الرأسمالي.

وبعض الناس يعترض على تدريس مادة "الاقتصاد الإسلامي" بدعوى أن النظرية الاقتصادية الإسلامية لم تكتمل، والجواب على ذلك أنه متى كان اكتمال الشيء شرطاً لتدريسه، ولو كان ذلك كذلك لم يدرس علم أصلاً، لأن التدريس هو الأسلوب الأمثل لاكتماله أو الاقتراب من اكتماله بتعبير أدق، فبالتدرس يقترب من الاكتمال، ثم هل النظرية الاقتصادية الوضعية لم يتم تدرسيها حتى اكتملت ؟!!

وأيضاً الاكتمال المطلق لكل تخصص غير ممكن لأن العلم لا يتوقف بل يتجدد.

ولهذا كان السؤال الصحيح أن يقال: هل توجد مادة علمية في الاقتصاد الإسلامي تكفي للتدريس وإفراده بمقرر مستقل؟ والجواب على ذلك من دون شك أن المادة العلمية موجودة.

ولهذا كان من المهم أن يتم تدريس مقرر " الاقتصاد الإسلامي".

٢. منهجية إعداد المقرر التدريسي وتحديد مفردات المادة:

من خلال النظر في الكتب والمؤلفات التي تم تأليفها لبحث موضوع " الاقتصاد الإسلامي" يتضح أن هناك ثلاث منهجيات:

١- **المنهجية الأولى:** التركيز على الجانب التأصيلي الفقهي الشرعي والتوسع في ذلك بدرجة غالبة جداً، وفيما يلي عرض لمفردات كتاب يتبع هذه المنهجية (راجع مبادئ الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عبدالله الخطيب وكتاب "مبادئ الاقتصاد الإسلامي" د. عبدالله بن عبدالمحسن الطريقي.

الفصل الأول: التعريف بالاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي.

تمهيد.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثاني: نشأة الاقتصاد الإسلامي وتطور دراساته وأصوله.

المبحث الثالث: اغفال تطبيق الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الرابع: أركان الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الخامس: الأنظمة الاقتصادية الوضعية الرأسمالية والاشتراكية.

الفصل الثاني: الملكية في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول: الملكية العامة.

أولاً: معناها.

ثانياً: أهداف الملكية العامة.

ثالثاً: مجال الملكية العامة ومصادرها.

المبحث الثاني: الملكية الخاصة.

أولاً: معناها.

ثانياً: أهداف الملكة الخاصة.

ثالثاً: مجال الملكية الخاصة ومصادرها.

المبحث الثالث: وسائل حماية الملكية الخاصة والعامة.

الفصل الثالث: الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول: مفهوم الإنتاج في الإسلام.

المبحث الثاني: حوافز الإنتاج في الإسلام.

المبحث الثالث: عناصر الإنتاج المشروع.

المبحث الرابع: الأسباب غير المشروعة للملكية ويدخل ضمنها الإنتاج المحرم في الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الرابع: الوظائف الاقتصادية للدولة الإسلامية.

المبحث الأول: أهمية دور الدولة في التخطيط الاقتصادي.

المبحث الثاني: المجالات التي يجوز للدولة التدخل فيها لتوجيه الاقتصاد.

المبحث الثالث: المجالات التي لا يجوز للدولة التدخل فيها.

الفصل الخامس: الإنفاق في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول: أهداف الإنفاق في الإسلام.

المبحث الثاني: ضوابط الإنفاق في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثالث: مجال الإنفاق في الإسلام.

الفصل السادس: السياسة الاقتصادية الشرعية في العقود والمعاملات.

المبحث الأول: العقود.

المبحث الثاني: العمليات المصرفية حسب الشريعة الإسلامية.

الفصل السابع: العلاج لمشكلاتنا الاقتصادية.

ويلاحظ أن هذا النوع من الكتب لا يتوافق مع الأبواب والتقسيمات الموجودة في كتب الاقتصاد الوضعي.

كما أنها تقترب من موضوعات وأسلوب ومنهج كتب " النظام الاقتصادي الإسلامي".

٢- **المنهجية الثانية:** وتركز على الجانب التحليلي الفني والرياضي بدرجة غالبة جداً، وفيما يلي عرض لمفردات كتاب يتبع هذه المنهجية (راجع كتاب النظرية الاقتصادية الإسلامية . اتجاه تحليلي) د. يوسف بن عبد الله الزامل.

و د. بوعلام بن جيلالي.

الفصل الأول: المقدمة: التعريف، المنهج، الأهداف، المقومات.

تعريف الاقتصاد الإسلامي.

الفرق بين العلم والنظام.

النظام الاقتصادي الإسلامي.

أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.

١- التخصيص الأمثل لكل الموارد الاقتصادية.

٢- توفير الحاجات الأساسية للمجتمع.

٣- تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة.

برنامج الوصول إلى التوزيع العادل.

أ. نظام الزكاة.

ب . نظام الصدقات.

ج . نظام الإرث.

٤. تحقيق القوة المادية والروحية للأمة الإسلامية.

مقومات النظام الاقتصادي الإسلامي.

١. مبدأ الاستخلاف.

٢ . مبدأ الاختيار والحرية الاقتصادية.

٣. مبدأ الإحسان والتعاون.

المنهج في دراسة الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الثاني: نظرية الاستهلاك.

الإطار النظري.

مبدأ الرشادة الإسلامي.

مفهوم النجاح.

النطاق الزمني لسلوك المستهلك.

مفهوم المحافظة على الثروة وإنماءها.

القواعد والمبادئ الرئيسية لنظرية الإستهلاك.

المتغيرات المستقلة الجديدة.

المتغيرات السائدة.

أ. الدخل.

ب . الأذواق.

النماذج الاستهلاكية التقليدية الإسلامية.

نموذج الاستهلاك في إطار الطلب الكلي.

نموذج الاستهلاك في اطار العرض الكلي.

الاتجاه الحديث في بناء الدوال الاستهلاكية الكلية.

شرائح المجتمع الإسلامي الاستهلاكية.

الصياغة الرياضية لدالة استهلاك الشريحة في المجتمع الإسلامي.

دالة المنفعة للشريحة في المجتمع الإسلامي.

الصياغة الرياضية لدالة الاستهلاك الكلية.

(التوزيع والتجميع)

مشكلة قياس دالة الاستهلاك الكلية.

الفصل الثالث: نظرية الاستثمار.

الإطار النظري لدالة الاستثمار في الإسلام.
القواعد الشرعية.
الأهداف والدوافع.
أ . وجود الدوافع غير المادية للاستثمار.
ب . تحريم المقامرة.
ج . وجود الزكاة.
د . تحريم أسعار الفائدة.
مجالات وديناميةالاستثمار.
أولاً: الاستثمار الخاص.
ثانياً: الاستثمار الحكومي.
اشتقاق دالة الاستثمار.
الإيرادات ودالة الإنتاج.
دالة التكاليف.
العلاقة بين المنظمين والعمال وتكلفة العمل.
تكلفة رأس المال.
معادلة الربح واشتقاق دالة الاستثمار.
الفصل الرابع: نظرية الحكومة والقطاع العام.
تعريف الحكومة الإسلامية.
هدف الحكومة الإسلامية.
أدوار ووظائف الحكومة في الاقتصاد الإسلامي.
دور الحكومة في الاقتصاديات السائدة.
دور الحكومة في الاقتصاد الإسلامي.
أ . علاقة التقدم الإيماني بالتقدم الإنتاجي.
ب . علاقات وأدوار القطاع الحكومي والقطاع العام والقطاع الخاص.

العلاقة بين مختلف الأنشطة.

دور ووظائف القطاع الخاص.

دور ووظائف القطاع العام غير الحكومي.

وظائف القطاع الحكومي.

الانفاق الحكومي والعام.

المراد المالية لكل من القطاع الحكومي والقطاع العام.

أولاً: الزكاة.

ثانيا: الصدقات.

ثالثاً: الغنائم.

رابعاً: الفئ والخراج.

خامساً: عشور التجارة.

سادساً: الجزية.

سابعاً: خمس الركاز والإيرادات من الثروات المعدنية.

ثامناً: إيرادات الملكيات العامة.

تاسعاً: إيرادات من نمو النقود بدرجة قوائم نمو الاقتصاد.

مشروعية الضرائب والاقتراض كمورد مالي عام للاقتصاد الإسلامي.

الضريبة.

الاقتراض وعجز الحكومة.

نموذج تحليلي لميزانية الحكومة.

النموذج العام.

دالة موارد الجهاد.

دالة الزكاة.

دالة الإنفاق في سبيل الله.

دالة إيرادات الملكيات العامة وإيرادات أملاك الدولة.

دالة إيرادات نمو النقود.
دالة إيرادات العشور.
دالة إيرادات الثروات المعدنية.
الفصل الخامس: توازن الطلب الكلي الحقيقي في الاقتصاد الإسلامي.
التحليل الرياضي للتوازن.
الاستهلاك.
الاستثمار.
الإنفاق الحكومي والعام.
معادلة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي).
اشتقاق منحني IS.
منحنيات الطلب الكلي وخط الدخل والتوازن.
اشتقاق منحني IS.
تأثير تغير الإيمان على منحني IS.
التأثير على الاستهلاك والادخار.
التأثير على الاستثمار.
الفصل السادس: توازن الطلب الكلي (القطاع النقدي).
الطلب على النقود.
أقسام الطلب على النقود.
صياغة معادلات الطلب على النقود.
العلاقة البيانية بين معدل الربح المتوقع والطلب على النقود.
عرض النقود.
مكونات عرض النقود.
التوسع النقدي (المضاعف النقدي) في الاقتصاد الإسلامي في مقابل الاقتصاد الإسلامي.
العلاقة بين معدل الربح المتوقع وعرض النقود.

التوازن في سوق النقود.

التوازن عند مستوى دخل معين (Y0)

التوازن عند المستويات المختلفة من الدخل: منحني LM

التغير في عرض النقود وتوازن سوق النقود.

أ . أسلوب السياسة النقدية الحكومية.

ب . الأسلوب التلقائي لزيادة عرض النقود.

استقرار سوق النقود.

الفصل السابع: التوازن الكلي للطلب الكلي النقدي.

والحقيقي: التوازن في نموذج IS . LM

الحالة الأولى: التوازن في الأجل القصير.

تحليل التوازن بيانياً.

تحليل التوازن رياضيا.

أ. علاقات (دوال) سوق السلع والخدمات (الطلب الكلي الحقيقي).

ب . علاقات (دوال) سوق النقود.

الحالة الثانية: الأجل الطويل.

تحليل التوازن بيانياً.

تحليل التوازن رياضياً.

مشكلة الاستقرار.

التوازن والتوظف الكامل.

الفصل الثامن: التنمية الاقتصادية في الإسلام.

النظريات الغربية للتنمية.

انقاد النظريات الغربية.

الاتجاه نحو نظريات متكاملة وموحدة.

النماذج الداخلية للتنمية.

العناصر الرئيسية للتنمية.

القيادة الواعية ذات القدرة الصالحة.

توافر دوافع الالتحام بين القاعدة والقيادة.

تكوين الأجهزة والمؤسسات والمنشآت التي تحمل علي عاتقها عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

والذي يظهر أن خلفية الباحث إن كانت فقهية شرعية مال إلى المنهجية الأولى وإن كانت فنية رياضية جنح إلى المنهجية الثانية.

٣- **المنهجية الثالثة:** تعرض النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي بأسلوب متوازن بين الفقهي والفني والتطبيقي متبعة تقسيمات وتفريعات مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي من منظور وضعي.

وفيما يلي عرض لمفردات كتاب يتبع هذه المنهجية (راجع كتاب " النظرية الاقتصادية " من منظور إسلامي د. شوقي أحمد دنيا).

الباب الأول: مدخل ومنهاج.

الفصل الأول: ماهية علم الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول: مفهوم علم الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثاني: موضوع علم الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثالث: موقع علم الاقتصاد بين العلوم الإسلامية.

المبحث الرابع: منهج البحث في علم الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الخامس: القواعد التي يرتكز عليه علم الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي.

المبحث الأول: الموقف المبدئي للاقتصاد الوضعي والتطورات المعاصرة له.

المبحث الثاني: موقف الاقتصاد الإسلامي.

الباب الثاني: دراسة في الاقتصاد الجزئي من منظور إسلامي.

الفصل الأول: الاستهلاك وسلوك المستهلك.

المبحث الأول: الحاجة والمنفعة.

المبحث الثاني: نظرة الإسلام للاستهلاك.

المبحث الثالث: توازن المستهلك المسلم.

الفصل الثاني: الإنتاج وسلوك المنتج.

المبحث الأول: معنى الإنتاج وأهميته.

المبحث الثاني: ضوابط وكيفية الإنتاج.

المبحث الثالث: عناصر الإنتاج.

الفصل الثالث: السوق والأسعار.

المبحث الأول: أهمية التداول وضوابطه.

المبحث الثاني: جهاز الأسعار.

المبحث الثالث: السعر والقيمة.

الفصل الرابع: التوزيع.

المبحث الأول: أهداف التوزيع.

المبحث الثاني: توزيع مصادر الثروة.

المبحث الثالث: توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج.

المبحث الرابع: اعادة التوزيع.

المبحث الخامس: أدوات التوزيع.

المبحث السادس: توزيع الدخل بين وجوه الانفاق.

الباب الثالث: دراسة في الاقتصاد الكلي من منظور إسلامي.

الفصل الأول: الدخل القومي.

المبحث الأول: محددات الدخل القومي.

المبحث الثاني: توازن وتقلبات الدخل القومي.

الفصل الثاني: النقود والسياسة النقدية.

المبحث الأول: طبيعة النقود ووظائفها.

المبحث الثاني: حجم النقود وقيمتها.

الفصل الثالث: السياسة المالية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

وهذه المنهجية . في رأيي المتواضع . هي أنسب المنهجيات في المرحلة الراهنة مع الحاجة إلى استيفاء المقرر للجانب الشرعي والجانب الفني التحليلي والجانب التطبيقي مع استخدام الرسوم والمعادلات الرياضية بقدر متوازن.

٣. مدى ارتباط المادة التعليمية بإنتاج البحث العلمي:

من المهم أن يواكب المقرر المعتمد للتدريس في الاقتصاد الإسلامي آخر تطورات البحث في الاقتصاد الإسلامي من خلال تبني واعتماد آخر الآراء والنظريات والاختيارات التي تم " الرسو" عليها وترجيحها واختيارها من أغلب الباحثين المتخصصين ومن توصيات المؤتمرات والندوات وقرارات المجامع الفقهية ونحوها من القنوات العلمية والأكاديمية مع التطرق الموجز جداً للآراء الأخرى المغايرة .

٤. مدى تحديث المادة بناءً على التطورات التي تم استحداثها في تدريسها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي:

من المهم تحديث أفكار المادة وفق ما يستجد من تطورات نظرية وتطبيقية محلياً وإقليمياً ودولياً، كالتطرق مثلاً لازمة سوق الأسهم في المملكة عام ١٤٢٦هـ على المستوى المحلى، وكالتطرق للأزمة المالية العالمية والاستفادة من أحداثها في تمتين فلسفة الاقتصاد الإسلامي وصحة مواقفه وأحكامه وتحليلاته على المستوى العالمي، على أن ينبغي أن يلاحظ أن مقرر الاقتصاد الإسلامي هو أبطأ ما يحتاج للتحديث مقارنة بالمقررات الأخرى لأنه يتحدث على مستوى المبادئ والأصول والأسس وهذه لا

تتغير بسهولة كما هو الشأن في مبادئ الاقتصاد الجزئي ومبادئ الاقتصاد الكلي الوضعي فهي من أقل المقررات تعرضاً للتغيير بعكس مقررات المصارف أو الأسواق المالية أو الاقتصاد الدولي ونحوها فهي سريعة التغير.

٥. مدى تنوع وسائل عرض المادة:

الأصل أن يتوفر العرض التقليدي المعتاد بصورة جيدة ، كما يستحسن الاستفادة من التقنية الجديدة كلما أمكن ذلك باستخدام شرائح العرض بالبوربوينت والسبورة الذكية ونحو ذلك مما يسهل عرض المادة، وإن كان هذا لا يختص بهذا المقرر على وجه التحديد.

٦. المعوقات والتحديات في البيئة التعليمية (المنهج . الطالب . المدرس . الجامعة):

توجد معوقات وتحديات لتدريس مقرر الاقتصاد الإسلامي ومنها عدم وجود مناهج كثيرة مطبوعة متنوعة ومتكاملة وشاملة لجميع أو أغلب مفردات المقرر وملائمة تماماً للتدريس في المستوى الجامعي بحيث يختار منها أستاذ المادة.

وأما المعوقات والتحديات على مستوى الطالب فلا أرى وجود شيء من ذلك. وأما على مستوى أستاذ المقرر فيوجد عدد ليس بالكثير قادر على تدريس هذا المقرر بحيث يكون لديه إلمام شرعي فقهي وإلمام اقتصادي فني بالنظرية الاقتصادية والذين يجمعون بين ذلك ليسوا ندرة وليسوا كثرة بل هم حالياً عدد متوسط ولا أرى أنه يشكل مشكلة ومعوقاً كبيراً.

وأما على مستوى الجامعة فقد توجد في بعض الجامعات عدم حماسة لتدريس الاقتصاد الإسلامي لأسباب مختلفة إما للجهل بهذا المقرر (ومن جهل شيئاً عاداه) أو لأسباب فكرية أو لعدم وجود من يدرسه ونحو ذلك.

٧. الفجوة العلمية/ العملية بين نظرية الاقتصاد الإسلامي والممارسات الفعلية:

تُلحظ فجوة بين النظرية والتطبيق في الاقتصاد الإسلامي إذ لا توجد دول يتم تطبيق النظرية الاقتصادية الإسلامية فيها بصفة متكاملة تماماً، وإن كان يوجد في بعض الدول تطبيق لكنه ناقص مما يشكل عائقاً حتى على المستوى التنظيري، إذ من المعلوم أن جزءً من التنظير ينبع من التطبيق العملي أصلاً وكذلك يتم اختبار النظريات في الواقع العملي مما يحرم الاقتصاد الإسلامي من هذه الميزة التي يتمتع بها الاقتصاد الوضعي.

ويمكن التعامل معها بحث الحكومات وأجهزتها المختلفة على تطبيق نظريات الاقتصاد الإسلامي، وكذلك الاعتماد على الطريقة الاستقرائية والطريقة الاستنباطية لتعويض هذا النقص.

٨. مقترحات لتطوير المادة على ضوء التجربة الشخصية:

إضافة إلى ما سبق من اقتراحات في ثنايا هذه الورقة يقترح ما يلي:

١- مواصلة أمثال هذه اللقاءات الاجتماعات بين المهتمين.

٢- عمل حصر ببلوغرافي بجميع الكتب المؤلفة في موضوع " الاقتصاد الإسلامي" باللغة العربية والانجليزية وتصنيفها.

٣- السعي لتأليف مقرر متكامل في الاقتصاد الإسلامي يناسب المرحلة الجامعية مستكملاً النواقص الموجودة في كتب الاقتصاد الإسلامي الحالية، ومستفيداً منها . بالطبع، يقوم بإعداده متخصصون في الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات المالية بحيث يضمن قدر الإمكان صحة المعلومة ودقتها وتكاملها وشمولها.

٤- إعادة النظر في هذا المقرر المقترح كل عشر سنوات وتطويره وتوزيعه على الجامعات في العالم الإسلامي ثم على أقسام الاقتصاد في العالم وطلب الموافاة بما يمكن أن يلاحظ ويستدرك عليه والاستفادة من ذلك.

٥- التنسيق والتكامل بين المادة العلمية لهذا المقرر ومقررات الاقتصاد والتمويل من منظور إسلامي، مثل:

. مبادئ الاقتصاد الجزئي.

. مبادئ الاقتصاد الكلي .

. المالية العامة .

. النقود والبنوك والأسواق المالية.

. أدوات التمويل والاستثمار الإسلامية. وغيرها، وكذلك مع مقرر " فقه المعاملات" ضماناً لعدم ازدواج المعلومات وتكرارها.

مع ملاحظة أنه لو وجدت مستقبلاً مقررات إسلامية متكاملة فعلاً في مبادئ الاقتصاد الجزئي (الإسلامي) ومبادئ الاقتصاد الكلي (الإسلامي) ونحوها ربما تغني عن الحاجة لتدريس مقرر مستقل باسم "الاقتصاد الإسلامي".

لأنها تكفي عنه إلى حد كبير، ولكن لم نصل حالياً إلى هذه المرحلة، وربما تكون في مرحلة لاحقة إن شاء الله.

والله الموفق.